

سجل فيمن يملك بقره وابتاعها بطريق شرعي وهو
مقيم بالقاهرة واليه يم بالمسوقية تحت يد صبيحة
يرتبي ذلك له وهي من الظاهرة دون مساقاة الفصير
فحضرت زوجة البايح بذلك القاضي نداء البلد التي
بالبلد وادعت له على شخص من الفلاحين من البلد
التي بها البلد لم يكن له فيها ملك وليست تحت يده بل قامت
القاضي بترتب الدعوى عليه وسمعه وعلما بان ذلك
في ملكها ولا يثبت له باله وادعت له على بطريق شرعي
ببينة بذلك ومع فقه البقرة وانما حارية في ملكه
وحكم بموجب ذلك وسلم القاضي ذلك جميعه من القبول
نفسه من طلبه لرفع برة والنسليم وانتمت ذلك
حضرت به الي بلدها في غير عمله فلما حضرت طلب مالك
البقرة من القاضي علم وادعى عليه بان زوجها باعد ذلك
فخرجت الى المحضر وصدق على ذلك وان ذلك خفي
وايضا تمسك لها بما تبينه ذلك القاضي ولا حول ولا قوة
شهادته فيه وسيلتها عن غيرها على ذلك فقالت
القاضي اخذ مني مائة تلاته دنانير هبها فكل
والحال انما لا يجوز ذلك وتسمى هبة الدعوى ويجوز
عليه ذلك ويفسره ويتعذر من فحشا به ويجوز توليد وما
الحكم **حاجب** اذا علم بطلان الدعوى لا يجوز له
سماعه ويجرم عليه ذلك ويفسره ويتعذر من فحشا به

ولا

ولا يجوز توليته **سجل** فيمن وقف وقفا على نفسه
ايام حياته ثم من بعده يولد له فلان وفلان واولاده
اخيه ثم من بعدهم على اولادهم ووزويتهم ونسبهم وعقبهم
وشرط لبقاء ذلك النظر للارشد والارشد من المستحقين
لربيع الوقف شحرت للواقف ولدا ثم مات الواقف وتفرقت
بين من سماه في كتاب الوقف شحرت اثنين فقر القاضي
الخطاب المعنى الولد الحادث للواقف ناظر على الوقف
اللا يجوز عدم رتب المستحق وكفاة الغرض ولا هله بینه
فذلك وجعل له مع ما من بيع الوقف المذكور في كل سنة
قائمة كذا تقريرا وجعل شرعي في حال ما ذكره الفقير
وما يترتب عليه صحيح واذا قلنا يتخذ ذلك يكون متصرفا
في الوقف بقره كعادة النظر في ذلك وما لا **حاجب**
يشتمو الذي فتره القاضي ناظر على الوقف لما جعله
لذم مقابله عند من فيها يتعلق بالوقف ولا يشاء له
احد في ذلك لان القاضي الذي له النظر العام له يدخله
في النظر احد **سجل** فيمن نصبه القاضي مختددا
على تركه في قاصرون وعلى السنوي ديون شرعية لا قول
متمم في تخالف دينار ذهب حديدا والتركه عقارا
وصواميا الذمم وسعي المختددة في خلاصه وفي الديون
وخلوم في خمسة فعمل القاضي له خمسة دنانير ههنا
اجرة في نظير سعيه فيها واذن له في بيعه من التركة

وصايا